

أ - في خطاب له بتاريخ 17 / 4 / 58 يقول:

<كلنا نعرف مواطن الخلل، إلا أن لذلك وقته، حاجتنا الأساسية الآن تدوين الدستور والاستفتاء عليه . . كل هذا الخلل القائم (في المرافق المختلفة) يجب أن يعالج، إلا أن وقت العلاج يحين عندما نستقر عندنا حكومة (دائمة) . . ويمكننا أن نقول للعالم: هذا بلدنا، هذا نظامنا، هذا قانوننا، وهذا رئيس جمهوريتنا، هذا مجلسنا، ليعترف الناس وتعترف الدنيا بأننا نظام بكل معنى الكلمة، عندها ننصرف إلى هذه الجزئيات>⁽¹⁾.

ب - وفي خطاب له بتاريخ 21 / 4 / 58 يقول سماحته:

<أنتم تعلمون أننا نمر بمرحلة حساسة تستدعينا اجتياز الاستحقاقات التي نواجه، وهي الخطوات الأولية التي هي عبارة

(1) ج 8 ص 78 في أساتذة وموظفي جامعة شيراز .

عن الدستور ومجلس الخبراء ،
ومجلس النواب ورئيس الجمهورية ،
وكل ما هو أساس في بناء
الدولة .

هذه هي الاستحقاقات ويجب أن
يتحد الجميع لإنجاز ذلك. في مثل
هذا الموقع الحساس يحاول
الأعداء أن يحولوا دون اجتياز
هذه المراحل، ولهذا رأيتم أنهم
لجأوا إلى التشويش (محاولات
الإخلال) في الاستفتاء على (شكل
الجمهورية) ويحاولون ذلك الآن
ليمنعوا تحقيق الأهداف
الإسلامية > (1) .

وفي المحطة الثالثة، التزام
الإمام الدستور بعد إقراره . .
ينبغي التوكيد في البداية على
أن المحك الحقيقي الذي يثبت
مدى صدقية البُعد القانوني في
أية شخصية قيادية هو مدى
التزامها بالقانون الذي يمكنها
أن تغيره أو تتجاوزه عندما
يتعارض مع قناعتها بتطبيق
رؤيتها السياسية التي تبلورها
المستجدات.

(1) ج 8 ص 102 في جمع أهالي مريوان وسنندج .

وسنرى في هذا المجال بالذات أن الإمام قدوة . . . فقد مار أعلى درجات الانضباط في أجواء تزلّ فيها كثير من الأقدام، مرسياً بذلك دعائم منهج بشكل العصب للمنهج الحركي الإسلامي، ولبناء الدولة في آن . . . ولم تستزله المنزقات على خطورتها، ولا ثقة الشعب على فرادتها . . .

كانت التجربة المرة الأولى ، حين (اكتشف) أنصار بني صدر أن والد السيد جلال الدين فارسي مرشح الحركة الإسلامية في إيران لموقع رئاسة الجمهورية ليس إيرانياً وإنما هو أفغاني . . . الأمر الذي يحرم السيد فارسي بحسب الدستور من حق الترشيح لهذا المنصب.

وقد جاء هذا <الاكتشاف> في وقت لا يسمح بطرح بديل . . . وكان سماحة الشيخ الرفسنجاني وزيراً للداخلية فاصطحب مرشح الحزب الجمهوري والحركة الإسلامية عموماً والحوزة بشكل خاص إلى منزل الإمام لتحديد الموقف . . . وكان جواب الإمام قاطعاً بوجوب الالتزام بالدستور ومراعاة

الشروط التي حددها للمرشح للرئاسة .

ولا يمكن فهم أهمية موقف الإمام إلا إذا لاحظنا أن ترشيح السيد فارسي قد تبناه آنذاك الشهيد بهشتي وأعلنه شخصياً . . يوافق في ذلك سماحة السيد القائد (فعلاً) وسماحة الشيخ الرفسنجاني وكبار العلماء . . والكوادر التي تعتبر أذرع الإمام رضوان الله تعالى عليه .

وهذا يعني أن الإمام كان بين خيارين: أن يلتزم بالدستور فتخسر الحركة الإسلامية موقع رئاسة الجمهورية ليتبوأه من لا يطمأن إلى إسلاميته، أو يعلم بعدمها . .

وأن يخرق الدستور التزاماً بقناعته السياسية في وصول الأصلح إلى رئاسة الجمهورية . . ولم يتردد الإمام في التزام الدستور، فقد تشكلت القناعة الشرعية عنده في ضوء ذلك . . وقد دفعت الجمهورية الإسلامية ثمن ذلك من خلال ممارسات بني صدر، إلا أن هذه الأثمان لم تكن

لتعادل خرق الدستور على يد الإمام . . وذلك له أيضاً أثمائه الباهظة . . والأشد كلفة وخطورة . . فهو يعني فتح الباب على مصراعيه لتكرار الخرق . . وهو بدوره يعني ضرب أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة .

إن هذا الموقف الخميني المفصلي عميق الدلالة، بعيد الغور، شديد الثراء، يسلط الضوء على التزام القانون في شخصية الإمام وعلى الواقعية السياسية ضمن الضوابط، فهو لا يقود الشعب من برج عاجي . . وإنما هو مع الشعب يقوده برفق ودراية ولا يملئ عليه نظرتة إلى الأشخاص والقضايا . . ويترك له أن يعبر عن قناعته التي لا تتنافى مع حدود الله تعالى . . حتى إذا لم يكن هذا التعبير هو الأفضل⁽¹⁾ .

(1) راجع في توثيق ذلك خطاب الإمام بتاريخ 14 / 58 ولم أجد في ما نُشر من آثار الإمام كلامه الخاص بهذه الحادثة وقد بثت تلفزيون الجمهورية آنذاك خبر استقبال الإمام لوزير الداخلية والسيد فارسي، وكنت ممن رآه .

وثمة شاهد آخر في هذا السياق . . وفي مورد جزئي يوضح لنا أن الإمام الذي حرص على القانون في مسألة جذرية مركزية . . كيف يحرص عليه في أدق التفاصيل، فقد وجّه جندي في الجيش استفتاءً شرعياً إلى الإمام حول وجوب الالتزام بتعميم صادر عن قيادة الجيش حول التقيّد بحلق اللحية . ومن الواضح إن حلق اللحية – بحسب فتوى الإمام وسائر المراجع – أمر غير جائز، إلا أن الإجابة على الاستفتاء بعدم الجواز تشجع هذا الجندي وغيره على عدم احترام القوانين والنظم والتقيّد بها . . كما إن الإجابة بالجواز منافية للحكم الشرعي، لذلك نجد أن الإمام يجيب بما يلي:

<لا يجوز مخالفة مقررات الجيش>⁽¹⁾ .

فبذلك يثبت أصل احترام القانون . . ومن جهة أخرى يوعز إلى قيادة الجيش بتغيير هذا

(1) استفتاءات جديد إمام – فارسي .

التعميم الذي هو من مخلفات العهد السابق.

والمأمل في أجوبة الإمام على الاستفتاءات بعد انتصار الثورة وتأسيس الدولة يرى بوضوح مدى حضور الالتزام بالقانون لديه .

ولا غرابة في ذلك . . فالفقيه - كما يرى الإمام - تحت القانون، ناظر على تطبيقه . . جاء في خطبة له بتاريخ 3 / 8 / 58 - 79 م :

<الإسلام دين القانون، حتى النبي | لم يكن باستطاعته أن يخالف، يقول الله تعالى: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ} . . إذا خالفت نقطع وتينك، إنه حكم القانون ولا حكم لغير القانون الإلهي لا الفقيه ولا غير الفقيه، الجميع تحت القانون، إنهم مجرون للقانون ومنفذون، الفقيه وغير الفقيه كلهم مجرون للقانون، الفقيه ناظر على هؤلاء الذين يجرون القانون حتى لا يخالفوا القانون، لا أنه يريد

هو أن يحكم . . يريد أن يمنع
تحول الحكام الذين يفترض بهم
أن يطبقوا القانون - إلى
طواغيت>(1).

وحول الأنظمة التفصيلية نجد أن
الإمام يؤكد بتاريخ 19 / 3 / 65
، على أن <الالتزام بالنظام
واجب إلهي ويجب أن تُبنى كل
الأمر على النظام والانتظام،
يجب أن يكون لكل شيء في الدولة
نظمه الخاص>(2).

(1) ج 10 ص 48 .

(2) ج 20 ص 3 .

ثالثاً: بناء المؤسسات

لا يمكن التفكيك بين تميّز شخصية الإمام في البُعد الأخلاقي، وبين حرصه على بناء المؤسسات . فإن الوعي العميق لمخاطر الأنا والديكتاتورية يحول دون مركزة الأمور كلها عند شخص، وتفصيلها على مقاسه .

والإمام الراحل الذي لم تتغير سيرته بعد الانتصار عما كانت عليه قبل أن يطلق نهضته المباركة، لا يمكنه إلا أن يكون المدرك لأهمية بناء المؤسسات لكي تتخذ كل غرسة طريقها إلى النمو في بيئة صحية معافاة، بعيداً عن التشابك والتناحر وبمعزل عن إهمال مجال لحساب الاهتمام بمجال آخر . .

تلمس بوضوح أن مشروع الإمام كان جاهزاً . . وأن سنوات الحصار والنفى لم تذهب هدراً . .

وتلمس أن الإمام لم يول القانون الأهمية التي تم استيضاحها . . إلا من أجل . . التأسيس عليه فهو المدخل، بل القاعدة لناء المؤسسات.

وثلاحظ أن الإمام عمل في هذا المجال على خطين:

الأول: بناء المؤسسات الرئيسية <التي لا بد منها لأية دولة>.

الثاني: بناء المؤسسات الفرعية التي شكلت الضمانة لعدم اختناق منهجية الثورة في أنفاق النتاج الثقافي والإداري للعهد السابق . .

في المجال الأول: المؤسسات الرئيسية:

نجد أن الإمام وبتاريخ 24 / 3 / 60 - 81 م يعتبر أن <من افتخارات هذه الثورة الإسلامية بناء جميع المؤسسات خلال سنة>⁽¹⁾.

ولم يتحقق ذلك في الواقع إلا من خلال إصرار الإمام على إعطاء الأولوية، لبناء المؤسسات انطلاقاً من قناعته بأنه ما لم تبني هذه المؤسسات فإن الجمهورية الإسلامية لا تأخذ طريقها إلى التحقق . .

(1) ج 15 ص 1 .

يقول بهذا الصدد بتاريخ 23 / 4 / 58 - 79 م : ليس لدينا الآن <من الجمهورية الإسلامية إلا الأسم، ولم يتحقق بعد المحتوى المطلوب، ولم يتحدد الدستور، ولم ينتخب رئيس الجمهورية ولا مجلس النواب، وليس لدينا إلا دولة انتقالية> (1).

وبعد بناء المؤسسات . . يأتي دور التأكيد على الفصل بين السلطات وعدم التداخل . . وأن ينصرف كل إلى مجال عمله سواء على مستوى المؤسسات الأم أو الفرعية . . .

وفي خطاب مفصلي بتاريخ 3 / 5 / 59 - 80 م يقول الإمام :

<عندما يؤدي كل فريق عمله ولا يتدخل في عمل غيره، ينتظم أمر الدولة فتصبح دولة يمكن أن تتقدم، أما إذا أصبح كل فريق يتدخل في عمل الآخر، فلا يستطيع أحد أن يؤدي مهمته . .

هذا تكليف شرعي للجميع، للحرس، للشرطة، للجيش، للدرك،

للمجلس، لرئيس الجمهورية . .
الجميع مكلفون شرعاً يجب أن
يلتزم كل بوظيفته التي حددها
القانون . . ولقد حدد القانون
لكل وظيفته . . فإذا تجاوز أحد
القانون وأراد التدخل في مجال
عمل غيره فقد خالف الشرع (. .
). ليلتزم رئيس الجمهورية
بما حدده له القانون ولينفذه
بطريقة جيدة . . كذلك المجلس،
لا يتدخل المجلس في مجال عمل
السلطة التنفيذية أو السلطة
القضائية . . إذا أراد أن
يتدخل في مجال عمل الآخر فلن
تُبنى دولة >(1).

ومن الشواهد الملفتة على
طريقة عمل الإمام في بناء
المؤسسات، إنه تعامل مع بني
صدر بعد انتخابه رئيساً
للجمهورية وتثبيت الإمام لذلك .
بإيجابية عالية (2)، وقد عهد
إليه ببعض صلاحياته وأكثرها
حساسية وهو موقع القائد العام
للقوات المسلحة وكان يوصي

(1) ج 12 ص 261 .

(2) ج 11 ص 260 .

القوات المسلحة بوجوب طاعته⁽¹⁾. الأمر الذي يكشف أن الإمام وإن لم يكن مقتنعاً بشخص ما . . إلا أنه إذا رآه تَبَوَّأَ موقِعاً من المواقِعِ تعامل معه على هذا الأساس، وهذا ما يشكل العمود الفقري لبناء المؤسسات، لأنه النقيض للتعامل الانتقائي الاستنسابي الذي يتجاوز الضوابط والمواقِعِ فيستبدل المؤسسة بالشخص والجماعة بالأناس.

وفي المجال الثاني: المؤسسات الفرعية:

لابد من الإشارة أولاً إلى أن أية ثورة في العالم تحمل نهجياً تغييرياً كالثورة الإسلامية . . تواجه تحدي تثبيت نهجها ورؤيتها في المجتمع، ولا بد لها لتحقيق ذلك من بناء بعض المؤسسات التي تمكّنها من تحريك رؤيتها الثورية نظرياً وعملياً في قنوات مأمونة الجانب . . .
ريثما يمكن الاطمئنان إلى غيرها . . .

(1) ج 12 ص 87 .

أما اعتماد القنوات الموروثة وتطعيمها بعناصر ثورية فليس أسلوباً مضمون النجاح، نعم لا بد من تبنيه كخيار رديف لا وحيد . ويترك للتجربة أن تحدد متى يصبح الرديف أصيلاً سواء تم الاكتفاء به وحده أم لا .

وقد اعتمد الإمام الأسلوبين معاً: بناء أجهزة ثورية، والحرص على استصلاح الأجهزة الموروثة . وقد آتت هذه الطريقة أكلها على أكمل وجه . .

و حين كان يتضح إن بالإمكان الاستغناء عن الثنائية كان يتم إدغام الجهاز الجديد في القديم كما حصل بالنسبة إلى اللجان الثورية التي كلفت بمهام مشابهة لمهام الشرطة . .

أما حين كانت تتضح الحاجة لهذه المؤسسة فكان يتم رفع مستوى التنسيق بينها وبين المؤسسة المشابهة .

وأهم المؤسسات والأجهزة الثورية التي تمّ بناؤها:

1 - مجمع تشخيص المصلحة لحل
معضلات النظام .

2 - حرس الثورة الإسلامية .

3 - جهاد البناء .

4 - منظمة الإعلام الإسلامي .

5 - مؤسسة المستضعفين .

6 - وزارة الأمن .

وبديهي أن بناء مؤسسات من هذا
النوع سلاح ذو حدين، إلا أن
تحديد المهام والصلاحيات وتدوين
القوانين والنظم والتطويرها في
ضوء المستجدات كفيل بتفادي
السلبيات والإفادة
الإيجابيات.

ويوضح لنا النص التالي طريقة
عمل الإمام في بناء المؤسسات
ومدى الاهتمام بوضوح الفصل بين
المهام منعاً للتداخل . . فقد
وجه سماحته رسالة إلى سماحة
السيد القائد عندما كان رئيساً
للجمهورية بتاريخ 4 / 2 / 68 =
89 م حول تكملة الدستور، عيّن
فيها لجنة اختار أعضائها من
مجلس الخبراء والسلطات الثلاث

ومجمع تشخيص المصلحة وآخريـن
على أن تُطرح النتائج للاستفتاء
الشعبي . . وقد حدد الإمام
مساحة البحث كما يلي:

1 - القيادة .

2 - المركزية في مديرية
السلطة التنفيذية .

3 - المركزية في مديرية
السلطة القضائية .

4 - المركزية في مديرية
الإذاعة والتلفزيون بحيث يكون
الإشراف عليهما للسلطات الثلاث .

5 - عدد نواب المجلس .

6 - مجمع تشخيص المصلحة لحل
معضلات النظام وتقديم المشورة
للقائد، بحيث لا يكون هذا
المجمع قوة في عرض القوى
الأخرى .

7 - آلية إعادة النظر في
الدستور .

وقد اعتبر الإمام في مقدمة
الرسالة إن الخبرة التي تراكمت
طيلة عقد من الزمن حتمت تحديد
النظم والقوانين في هذه

المجالات، كما إنه حدد مهلة شهرين كحد أقصى لإنجاز هذه المهمة⁽¹⁾.

ولا يمكن الحديث عن بناء الدولة . . دون الوقفة عند القوات المسلحة والقوى الأمنية باعتبارهما عين الدولة وذراعها . وما ينبغي الوقفة عنده بالتحديد هو تدخل هاتين المؤسستين في الأمور السياسية، فإن تسييس العسكر والأمن يعني عسكرة السياسة، وكم الأفواه، وخنق الأنفاس . . وبالتالي منع التعددية واعتماد سياسة اللون الواحد.

وقد راعى الإمام الخيط الرفيع الفاصل بين منع التسييس وبين التجهيل فأكد في آن . . على أهمية التوعية . . وخطورة التحزب.

إن عدم تسييس الأمن والعسكر يعني عند الإمام عدم الدخول في الصراعات السياسية وهو لا يتحقق إلا بمنع التحزب بجميع مظاهره في صفوفهما.

(1) ج 12 ص 261.

في خطاب له في قادة القوات المسلحة بتاريخ 24 / 3 / 1360 = 81 م يقول سماحته:

<على قادة الجيش وجميع القوات المسلحة حفظ (هذه القوات) من التدخل في السياسة، إن تدخل الجيش في السياسة مساوٍ لزوال حيثية الجيش . . . الأمور السياسية في الجيش أشد فتكاً من الهيرويين . . . كيف يقضي الهيرويين على الإنسان، كذلك هي الأمور السياسية تقضي على روحية الجيش ورؤيته> (1).

ويقول في تعلييل ذلك:
<الجندي الذي يتدخل في الأمور السياسية يفقد جنديته، الجندي الذي ينصب تفكيره على أمور من قبيل من تقدم ومن تأخر، ماذا سيجري هنا . . . وماذا هناك . . . الفريق الفلاني كيف سيتصرف؟ . . . والفريق الفلاني كيف؟ لا يعود أهلاً لاسم الجندي . . . إنه شخص سياسي اغتصب قبعة الجندي> (2).

(1) ج 15 ص 1 - 9 .

(2) المصدر .

ويحدد الإمام الممنوع من السياسة في القوات العسكرية بوضوح أكثر فيقول:

< أن يأتي المتحدثون في الأمور السياسية ويكون الهدف الانتصار لفئة ليدخلوكم في هذا الميدان فيصبح بعضكم مؤيداً لهذا الفريق والآخر مؤيداً لذلك الحزب فتتشغل أفكاركم دائماً باللعبة الحزبية والفئوية > (1).

وفي لقاء وزير الحرس الثوري ومعاونيه بتاريخ 19 / 5 = 63 م يقول:

< المهم أن لا توجد في الحرس حالة تلحق الضرر بروحية أفراد الحرس (. . .) يجب أن تحولوا دون دخول الجهات السياسية إلى الحرس، فإن دخول الجهات السياسية إلى الحرس يعني زوال الجهات العسكرية . أوصوا الحرس دائماً أن يعتبر كل منهم نفسه دائماً محارباً في خدمة الناس > (2).

(1) المصدر .

(2) ج 18 ص 62 .

وفي خطابه بمناسبة ذكرى
ولادة الإمام الرضا × بتاريخ 18
/ 5 / 63 = 84 م يقول:

<لا يجوز لأفراد الحرس
الدخول في التحزبات فيصبح هذا
مؤيداً لهذا وذاك مؤيداً لذاك .
ما علاقتكم أنتم بما يجري في
المجلس، وقد بلغني أن الحديث
كان يدور في الحرس حول
الانتخابات . . الانتخابات تبحث
في محلها . . ما علاقة الحرس
حتى يوجد الاختلاف بينهم . .
هذا ليس جائزاً للحرس، ليس
جائزاً للجيش. إن هذا يمنع
الحرس عن القيام بواجبه الذي
هو في عهده> (1).

وفي لقاء مسؤولي وزارة الأمن
بتاريخ 19 / 12 / 63 = 84 م
يقول الإمام:

<الأمر الآخر الذي يحظى بالأهمية
هو أن جميع الأشخاص في هذه
الوزارة يجب أن لا يكون لهم
انتماء إلى أي حزب ومجموعة . .
الارتباط بالمجاميع يستتبع

الارتباط الفكري والعلمي، وهذا يتنافى مع عملكم يجب أن تكونوا جميعاً حياديين، حياديين، أن تزاووا عملكم بمعزل عن العداوة والصداقة والمعرفة وعدم المعرفة . . يجب أن يكون أفراد الأمن مستقلين نزيهين ومتقين>(1).

وبديهي أن هذا المنع لا يشمل ما إذا كان تدخل العسكر والأمن في شأن سياسي بناءً لإجازة الولي الفقيه نظراً لمستجدات تفرض ذلك.

وترى وأنت تتابع خطب الإمام وبياناته أن موضوع بناء المؤسسات كان يؤرقه باستمرار. . ليطمئن من خلال ذلك إلى ثبات الجمهورية الإسلامية واستقرارها. . وكان رضوان الله تعالى عليه يخشى أن توافيه المنية ولم يكمل ذلك فتعرض أسس الجمهورية للاهتزاز . . والشواهد على هذا الموضوع وتشعباته كثيرة جداً . . وفي ما تقدم كفاية . .

رابعاً : التزام الحريات

يطل الإمام علي مبدأ الحريات من موقع العارف بالله، العارف بكرامة الإنسان على الله تعالى ومن موقع الفقيه المدرك لعظمة حدود الله تعالى وخطورة تعديها . . . ولذلك نجده يعتصر قلبه الألم وهو يتابع مصادرة الحريات والكرامات في عهد الشاه . . . وقد شكلت هذه النقطة بالذات رافداً ثراً لإطلاق نهضته المباركة . . . من هنا كانت حاضرة وبقوة إن في بياناته ضد الشاه أو في تأكيدات المستمرة على المسؤولين حول الاهتمام بالمستضعفين وخدمتهم . . .

* في بيان له عند هجوم جلاوزة الشاه على المدرسة الفيضية في قم، وعلى الناس في السوق، وتحطيم زجاج ومحتويات محالهم التجارية، بتاريخ 2 / 1 / 42 = 63 م . . . يقول الإمام:

<هذا معنى التزام الدولة للتدين . . . وهذا معنى حرية الرأي والناخبين، الجهاز الجبار الحاكم لا يعتقد بان لأحد

من أفراد الشعب الحق في الحرية، وقد سلب حرية الناس طيلة الفترة الماضية>⁽¹⁾.

وفي الرد على الشاه حين نعت العلماء بالرجعية، بتاريخ 26 / 1 / 43 يقول:

كريد العلماء العمل بالإسلام ومخالفة الديكتاتورية فهل هذا رجعية؟ (. . .) العلماء ضد الضرب والبطش والديكتاتورية والاستبداد فهل هذا رجعية؟ لقد وقف العلماء في صدر المشروطة ضد الاستبداد الأسود وانتزعوا الحرية للشعب وسنّوا قوانين لمصلحة الشعب والاستقلال والإسلام، وقد حصلوا على ذلك بالدم والمعاناة وألوان الغمص فهل هؤلاء رجعيون؟

العلماء الرواحانيون يقولون: يجب أن لا تتدخل قوة الحراب في مقدرات البلد . . . يجب أن يكون النواب منتخبين من الشعب، يجب ضمان حرية الصحافة، فلا تخضع لرقابة الأجهزة، ولا يجوز أن

(1) ج1 ص49 . وائظر : بيان الإمام بتاريخ 13 / 2 / 42 .

تسلب الحرية من الشعب (فهل هذا رجعية؟) > (1).

* وفي رسالة مفتوحة وجهها الإمام التي إلى <هويدا> رئيس وزراء الشاه بتاريخ 27 / 1 / 436 = 67 م يقول رضوان الله تعالى عليه:

<حكومتك البوليسية أنت وأسلافك التي هي مطابقة لرغبة أولئك الذين يريدون إبقاء شعوب الشرق رهن التخلف، هي حكومة القرون الوسطى حكومة الحراب والقمع والسجن، حكومة كم الأفواه وسلب الحرية حكومة الرعب والبطش> (2).

وقد تناول الإمام بالتفصيل مسألة الحريات والزراعة والصناعة والمرأة في مقابلة أجرتها معه جريدة <العالم> الفرنسية (ليموند) بتاريخ 16 / 2 / 57 = 78 م ، وسأنقل جانباً منها لما تتمتع به من أهمية في إيضاح منهجية الإمام.

(1) ج 1 ص 67 ، 82 .

(2) ج 1 ص 132 .

وجّه المراسل إليه السؤال التالي:

<يتهمك الشاه بمخالفة التمدن والرجعية، فما هو جوابك على ذلك؟>.

الإمام: <الشاه هو تجسم الرجعية ورفض التمدن . . منذ خمسة عشر عاماً وأنا أؤكد في بياناتي وخطبي للشعب الإيراني على التنمية والتوسعة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لبلدي، أما الشاه فهو ينفذ سياسة الإمبرياليين، ويصر على إبقاء إيران أسيرة التخلف والرجعية، النظام ديكتاتوري، وديست في هذا النظام الحقوق الفردية، وصودرت الانتخابات الواقعية والصحف والأحزاب، يفرض الشاه نوابه على الشعب خلافاً للدستور، منعت التجمعات السياسية والدينية، ولا وجود على الإطلاق لاستقلالية القضاء والحرية الثقافية، لقد اغتصب الشاه السلطات الثلاثة واعتمد سياسة الحزب الواحد . . والأسوأ من ذلك أنه جعل الانضمام إلى

هذا الحزب إجبارياً والممتنع يعاقب . . >.

أضاف الإمام : <زراعتنا التي كانت حتى ثلاث وعشرين سنة خلت تفيض عن احتياجات البلد الداخلية، وكنا نصدر الفائض، تم القضاء عليها . . وبناء للإحصاءات التي أعلنها رئيس وزراء الشاه قبل سنتين فإن إيران تستورد أكثر من 93 ٪ من المواد الغذائية التي تستهلكها، هذه هي نتيجة ما سمي بالإصلاح الزراعي للشاه، الجامعات أقفلت في منتصف العام الدراسي، ويتم الاعتداء على الطلاب في الحرم الجامعي كل سنة عدة مرات ويُلقي بالطلاب في السجون .

لقد دمر الشاه اقتصادنا وهو يبذر واردات البلد من النفط الذي هو ثروة المستقبل للشعب ويصرف ذلك لشراء الأسلحة الكمالية بأثمان باهظة وهذا أمر يضر باستقلال إيران، أنا أعارض الشاه بالتحديد لأن سياسته العميلة للقوى الأجنبية

تعرّض تقدم شعبنا للخطر وعندما يدّعي الشاه أنه يوصل إيران إلى حدود التمدن الكبير فهو يكذب ويتخذ ذلك ذريعة ليجتث جذور استقلال البلد ويريق دماء الشعب.

العمّال والفلاحون والطلاب والكسبة النساء والرجال ثاروا ضد النظام الرجعي والمتخلف، لهذه الأسباب التي لا يمكن القفز فوقها، يحاول الشاه أن ينمس حقيقة معارضتنا له فيتهمنا بالرجعية والتخلف.

إذا وفقنا يوماً لإسقاط نظام الشاه، فإننا سنحاكمه على ما ارتكبه ضد تقدم شعبنا ورقبته في المجالين الاقتصادي والثقافي. وسيطّلع العالم آنذاك على جنائياته.

ويعاود المراسل الكرة بقوله: <يصفك الشاه بأنك مخالف للتمدن، وأنت ترجع الاتهام إليه . . وهذا الأمر بطبيعة الحال ليس مقنعاً. لطفاً حدد موقفك من أمور ثلاثة أساسية بالنسبة

لإيران ، الإصلاح الزراعي ،
التصنيع ، والنساء > .

يجيب الإمام : <الهدف من الإصلاح
الزراعي للشاه . . هو بوجه خاص
عبارة عن إيجاد سوق للدول
الأجنبية خصوصاً أمريكا . . أما
الإصلاح الزراعي الذي نريده نحن
فيجعل المزارع يستفيد من نتيجة
عمله ، وسيعاقب الملاك الذين
تجاوزوا أحكام الإسلام (. .) .

وفي مجال أن تصبح إيران دولة
صناعية . . نحن موافقون على
ذلك تماماً ، إلا أننا نريد
التصنيع الوطني والمستقل الذي
يقوّي اقتصاد البلد ويكون مع
الزراعة في خدمة الشعب ، لا
التصنيع المرتبط بالخارج
القائم على أساس المونتاغ كما
هو الحال في التصنيع القائم
فعلاً في إيران . .

إن سياسة الشاه الصناعية
والزراعية حوّلت مجتمعنا إلى
مجتمع استهلاكي لمصلحة القوى
الاستعمارية . .

وحول النساء : الإسلام ليس
مخالفاً أبداً لحرية المرأة . .

بل العكس فالإسلام مخالف لمفهوم تشييء المرأة وجعلها شيئاً، الإسلام يحفظ كرامة المرأة وحيثيتها . . المرأة تساوي الرجل . . المرأة كالرجل في تحديد مصيرها واختيار مجال عملها . . أما نظام الشاه فهو يعمد إلى إغراق النساء في منافيات الأخلاق لسلبهن حريتهن، والإسلام يعارض ذلك بشدة . .

لقد سلب النظام حرية المرأة – كما فعل بالنسبة إلى الرجل – وداسها . . النساء كالرجال يملأن سجون إيران . . هذا هو الذي يهدد حريتهن . . ونحن نريد تحرير النساء من الفساد الذي يتهددهن>⁽¹⁾ .

وأنت ترى أن هذا النص يشف عن التزام مميّز للحريات . . كما يكشف عن حضور مميّز للإمام ومواكبة لخطط النظام وممارساته تستند إلى رؤية بديلة في مختلف المجالات.

وهكذا . . تكون الجولة في نص الإمام قد غطت مساحة حوالي ربع

(1) ج 2 ص 43 ، 50 .

قرن . . . تابعنا فيها موقف
الإمام من أسس الدولة التي حلم
ببنائها . . . وأتيح له أن يترجم
الحلم إلى واقع . . . ليؤدي
الإمام بذلك ما عليه تاركاً
للأجيال حفظ هذه الأمانة الإلهية
. . . وتعاهدنا بالرعاية . . .
وحمايتها بحبات القلوب.
والحمد لله رب العالمين .

حسين كوراني

بيروت 8 ربيع الثاني 1420 هـ

